

الفصل السابع

عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

١- عدم شرعية الاحتلال الحربي

أصبح الاحتلال الحربي لإقليم دولة ما غير شرعي ومحظوراً نتيجة لمبدأ حظر استخدام القوة- المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه النظام الدولي المعاصر، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة- وقد أكد ذلك إعلان المبادئ الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً للميثاق والصادر به قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٧٠، حيث تضمن أنه:

● «يجب ألا يكون إقليم الدولة محلاً لاحتلال حربي ناتج عن استخدام القوة خلافاً لأحكام الميثاق. ويجب ألا يكون إقليم الدولة محلاً لتملك دولة أخرى نتيجة للتهديد باستخدام القوة أو باستخدامها. ولن يعترف بشرعية تملك إقليم ناتج عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها».

٢- أحكام القانون الدولي بشأن الاحتلال الحربي

يشكل العرف الدولي أحد مصادر هذه الأحكام، كما تتضمنها عدة اتفاقات دولية من أهمها لوائح - لاهاي - الملحققة بالاتفاقية الرابعة لعام ١٩٠٧، واتفاقات - جنيف - لعام ١٩٤٩ وخاصة الاتفاقية الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين في زمن الحرب. وقد

أصبح من المسلم به أن لوائح - لاهاي - أصبحت قواعد عرفية ملزمة حتى للدول غير الأطراف .

٣- تعريف الاحتلال الحربى وطبيعته

الاحتلال الحربى هو وضع إقليم دولة ما تحت السلطة الفعلية للجيش المعادى إثر غزوه، بحيث تكون نتيجة ذلك أن تصبح حكومة تلك الدولة عاجزة عن ممارسة سلطتها على هذا الإقليم وحلول دولة الاحتلال محلها . ويشترط أن يكون الاحتلال حقيقياً وفعالاً وتنص المادة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على أنها تطبق فى جميع حالات الاحتلال الكلى أو الجزئى للإقليم .

ولا يتأثر وضع الإقليم باعتباره محتلاً نتيجة لأى تغيير يطرأ على مؤسسات هذا الإقليم أو حكومته أو بسبب أى اتفاق يعقد بين سلطاته وبين دولة الاحتلال أو بسبب قيام الأخيرة بضم كل أو جزء من الأراضى المحتلة (مادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة) .

ومن القواعد المستقرة فى القانون الدولى أن الاحتلال الحربى لا ينقل السيادة على الإقليم لدولة الاحتلال ، فانتقال السلطة إلى دولة الاحتلال أمر واقعى وليس انتقالاً قانونياً لها، وليس من حق دولة الاحتلال التصرف فى الإقليم بالضم أو التنازل عن أى جزء منه أو تقسيمه أو نقل سكانه خارجه أو إحداث تغييرات تؤثر على وضعه المستقبلى .

٤- سلطة دولة الاحتلال وواجباتها فى القانون الدولى

سلطة دولة الاحتلال سلطة مؤقتة ومحدودة، وتمثل فى إدارة الإقليم والمحافظة على الأمن .

وعلى دولة الاحتلال ألا تجرى أية تغييرات فى نظامه القانونى أو نظامه القضائى ما لم تكن ثمة موانع مطلقة تحول دون ذلك (مادة ٤٣ من اللوائح)، وعليها الإبقاء على المحاكم المحلية وقضاائها مع عدم إرغام من يرفضون منهم على العمل (مادة ٥١ و ٤٥ من الاتفاقية) . ولكن لسلطة الاحتلال أن تقيم محاكم عسكرية غير سياسية بشرط أن

تكون مشكلة تشكيلاً قانونياً ، وعليها احترام قواعد العدالة والضمانات فى إجراءات التحقيق والقبض والمحاكمة .

وعلى دولة الاحتلال احترام الملكية العامة والملكية الخاصة ، ويحظر عليها تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها إلا لضرورة حربية مطلقة (مادة ٣٣ من اللوائح) .
ويجب على دولة الاحتلال احترام حقوق الإنسان فى الإقليم المحتل (وسوف نتناول هذا الموضوع فى فصل تال) .

ومع ذلك ، فقد قامت إسرائيل - فى اجتلالها للأراضى العربية - بانتهاك أحكام الاحتلال الحربى فى القانون الدولى ، ففى «سيناء» قامت باستنزاف آبار البترول والثروات المعدنية واستولت على الآثار . وفى الأراضى الفلسطينية والجولان السورية قامت بتغيير القوانين والقضاء وصادرت الأراضى وأقامت المستوطنات وضمنت القدس وعملت على تهويدها واستولت على موارد المياه ومارست سياسات تمييزية صارخة ضد السكان . .

٥- انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضى الفلسطينية المحتلة

ليس هناك شك فى أن الضفة الغربية - بما فيها القدس - وقطاع غزة أراض محتلة ، ومن ثم فإنها تخضع لأحكام القانون الدولى والقانون الدولى الإنسانى الخاصة بالاحتلال الحربى ، ومنها لوائح - لاهى - لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان الملحقان بها . وهذا ما اعترفت به إسرائيل فى عقب اجتلالها لتلك الأراضى عام ١٩٦٧ ، إذ أصدرت فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧ الأمر العسكرى رقم (٣) الذى ينص فى المادة ٣٥ على أن المحكمة العسكارية يجب أن تطبق أحكام اتفاقية جنيف المؤرخة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين فى زمن الحرب فيما يتعلق بالإجراءات القضائية ، وفى حالة التعارض بين هذا الأمر والاتفاقية المذكورة تغلب الاتفاقية .

غير أنها ما لبثت أن دفعتها مطامعها التوسعية إلى تغيير هذا الموقف والادعاء بالسيادة على الأراضى المذكورة ، وأن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين فى زمن الحرب لا تنطبق على الضفة والقطاع . ففى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ ، أدلى وزير العدل

أمام الكنيسة بيان ذكر فيه أن إسرائيل لا تعتبر نفسها دولة احتلال لتلك الأراضي، بل تعتبرها أراضي محررة، وأصدرت إسرائيل تشريعاً يتضمن السماح للحكومة ببسط ولاية إسرائيل وإدارتها لأي من مناطق أرض إسرائيل Eretz Israel (يقصد فلسطين)، وبعد ذلك بدأت تطلق على الضفة الغربية التسمية العبرية (يهودا والسامرة).

وقد حاول رجال القانون الإسرائيليون تبرير هذا الموقف بنظرية وأفكار مفتعلة، فدافعوا عن ادعاء السيادة الإسرائيلية على الضفة بأن الأردن كانت قد استولت على الضفة وضمتهما في غمار حرب عدوانية ولم تعترف بهذا الضم سوى بريطانيا وباكستان، أما قطاع غزة فإن «مصر» لم تدع لنفسها السيادة عليه، وقد استولت إسرائيل على هذه الأراضي من خلال ممارستها لحق الدفاع الشرعي. وأن اتفاقية جنيف الرابعة، تفترض الحفاظ على سيادة الدول الأطراف ولذا فإن إسرائيل ترفض تطبيقها، وخاصة أنها لم تصدر تشريعاً داخلياً لتنفيذها.

وواضح ما في الأعداء المذكورة من تهافت، ومن ثم لم تقبلها الجماعة الدولية، وأكدت مواقفها - في إطار الأمم المتحدة وخارجها - من اعتبار الضفة الغربية - بما فيها القدس - وقطاع غزة أراضي محتلة وتنطبق بشأنها اتفاقية جنيف الرابعة، وغيرها من الاتفاقيات والأحكام ذات الصلة، وأدانت كافة الممارسات التي تقوم بها إسرائيل انتهاكاً لأحكامها (مع ملاحظة أنه حتى بافترض استخدام حق الدفاع الشرعي فإن ذلك لا يعطى الدولة حق اكتساب ملكية الإقليم وإنما مجرد دفع الهجوم المسلح).

ويكفي أن نشير إلى أحد قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن، حيث نص القرار رقم ٤٦٥ عام ١٩٨٠ على أن المجلس «إذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب . . . تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس . . . ويقرر أن كل ما اتخذته إسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكلية أو المركزي للأراضي الفلسطينية وسائر الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس أو أي جزء منها غير شرعية . . .» (وقد أكد مجلس الأمن ذلك في عدة قرارات من بين القرارات أرقام ٦٨١ لعام ١٩٩٠، و٧٩٩ لعام ١٩٩٢، و٩٠٤ لعام ١٩٩٤).

بل إن المحكمة العليا الإسرائيلية ذكرت في حكمها الصادر في ٣٠ مايو ٢٠٠٤ أنه :
«بالقدر الذى تؤثر به العمليات العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلى على
المدنيين، فإنها، تخضع لاتفاقية - لاهاي - الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية
عام ١٩٠٧ وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة . . . » .

هذا، وتنص اتفاقية جنيف الرابعة على أن تتعهد أطرافها بأن تتخذ إجراءً تشريعياً
لفرض عقوبات جزائية فعالة على من يرتكب إحدى المخالفات الجسيمة المنصوص
عليها فى الاتفاقية ومنها القتل العمد والتعذيب والنفى والنقل غير المشروع وأخذ
الرهائن وتدمير واغتصاب الممتلكات .

كما تنص على أن يجرى بناء على طلب أى طرف فى النزاع التحقيق بصدد أى
ادعاء بانتهاك أحكامها .

٦- بطلان ضم القدس وتهويدها

أصدرت الحكومة الإسرائيلية فى أعقاب احتلالها للأراضى الفلسطينية تشريعاً
يسمح لها ببسط ولاية إسرائيل وإدارتها على أية أجزاء من «أرض إسرائيل» Eretz
Israel (أى فلسطين)، وخولت وزير الداخلية سلطة توسيع الحدود البلدية للقدس،
ثم أصدر هذا الوزير قراره بمد حدود المدينة بما يشمل ٢٨ مدينة وقرية، وتم توحيد
شطرى المدينة الشرقى والغربى وإزالة الحواجز بينهما . وعلى مدى أربعين عاماً،
واصلت الحكومات الإسرائيلية المصادرة للأراضى وإقامة المستوطنات اليهودية
وتهويد المدينة وإبعاد سكانها وعزلها عن بقية أراضى الضفة، وإعلان المدينة الموحدة
والموسعة لفلسطين العاصمة الأبدية لإسرائيل . كما تواصل عمليات الحفر فى الحرم
القدسى تنقيباً عن آثار تأمل أن تثبت بها مزاعمها عن وجود الهيكل اليهودى، بل
ويخطط المتطرفون اليهود لهدم المسجد الأقصى .

وقد أدانت الأمم المتحدة ضم إسرائيل للقدس وكافة الممارسات التى لجأت إليها
لتغيير وضعها كجزء من الأراضى المحتلة (وقد سبقت لنا الإشارة إلى عدد من هذه
القرارات) كما رفضت الدول الاعتراف بضمها، ومن القرارات الصادرة عن مجلس
الأمن بشأن المدينة المقدسة القرار رقم ٤٧٨ الصادر بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ والذى

ينص على بطلان كافة الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل القوة المحتلة والتي غيرت معالم مدينة القدس وخاصة القانون الأساسى الذى أصدره الكنيست بشأنها، ويدعو الدول التى أقامت بعثات دبلوماسية فى القدس إلى سحبها منها .

ولم تكتف إسرائيل بإعلان ضمها للقدس المحتلة ، بل عملت على تهويدها بكافة الوسائل ، فطوقتها بالمستوطنات واستولت على المنازل المملوكة للفلسطينيين وأسكنت فيها اليهود ، وهدمت منازل الفلسطينيين بحجة بنائها بدون ترخيص ، وصادرت بطاقات هوية المئات من السكان العرب ، وقامت بأعمال الحفر التى تهدد المسجد الأقصى .

وأخيراً ، قررت الحكومة الإسرائيلية هدم أحياء سكنية كاملة فى مدينة القدس وقررت هدم ٨٨ منزلاً فى بلدة سلوان ، و ٥٥ منزلاً فى حى رأس العمود ، و ٥٥ وحدة سكنية فى حى العبانة ، و ١٢ منزلاً فى حى الطور .

وتعد هذه أوسع عملية تهجير تجرى فى القدس ، ويترتب عليها تشريد آلاف الفلسطينيين وسحب حقهم فى الإقامة بالمدينة المقدسة .

٧- إخضاع مرتفعات الجولان للقانون والإدارة الإسرائيليين

فى خطوة تعنى ضم مرتفعات الجولان السورية ، أصدرت إسرائيل تشريعاً يقضى بتطبيق القانون والإدارة الإسرائيليين فيها ، وأعلنت أنها لن تنسحب منها .

٨- فرض الأمر الواقع بالقوة

أدانت الأمم المتحدة بصفة دائمة إقامة إسرائيل للمستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة بما فيها القدس ، واعتبرتها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولى ومخالفة صريحة للمادة ٤٩/٦ من اتفاقية جنيف الرابعة (وقد سبقت الإشارة إلى بعض قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة فى هذا الشأن) ، وقد بلغ عدد المستوطنين فى الأراضى الفلسطينية حوالى ٣٥٠ ألف مستوطن بالإضافة إلى نحو ٢٥٠ ألفاً فى القدس .

وتطالب إسرائيل بضم الكتل الرئيسية للمستوطنات في الضفة وفرض سيادتها على القدس الكبرى .

ويعتبر الاستيطان من أخطر الممارسات الإسرائيلية، فهو الوسيلة التي تبنتها الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ للاستيلاء على أرض فلسطين وإقامة الدولة اليهودية فيها، حيث قرر المؤتمر: «استعمار عمال الزراعة والصناعة اليهود لفلسطين بهدف إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي فيها» .

ومع موجات الهجرة اليهودية التي بدأت تنفيذاً لذلك، أقيمت المستوطنات تباعاً، وتمكنت الجالية اليهودية من تملك حوالي ٦٪ من أرض فلسطين عندما قررت الأمم المتحدة تقسيم البلاد وإنشاء دولة يهودية على نحو ٥٦٪ من مساحتها، ثم توسعت إسرائيل في حرب ١٩٤٨ وأصبحت مساحتها تبلغ ٧٨٪ من أرض فلسطين تحت الانتداب .

ومنذ أعقاب حرب ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل لبقية الأراضي الفلسطينية ومرتفعات الجولان السورية وسيناء، بدأت تعمل لفرض أمر واقع في الأراضي العربية المحتلة يتيح لها ضم أجزاء منها، وذلك من خلال بناء المستوطنات، وكانت سياسة الحكومات العمالية تقوم على بناء المستوطنات في أجزاء الأراضي العربية التي تعتمزم ضمها لتحقيق أمن إسرائيل، ووضع إيجال ألون مشروعه الذي بدأت تلك الحكومات عمليات الاستيطان على أساسه، ولكنها ما لبثت - تحت ضغط موسى ديان واليمين والأصولية الدينية اليهوديين - أن توسعت في بناء المستوطنات دون مراعاة الهدف الأمني المذكور، ثم تولت حكومة ميناخيم بيغن والحكومات التي أعقبتها عمليات الاستيطان المكثف بهدف خلق حقائق على الأرض تحول دون رد الأراضي المحتلة لأصحابها وإقامة إسرائيل الكبرى .

ومع ذلك، فقد اضطرت إسرائيل إلى إزالة مستوطناتها في سيناء (وهدم مستوطنة ياميت قرب الحدود)، ثم إزالة المستوطنات من قطاع غزة والانسحاب منه في عهد شارون مع حصار القطاع براً وبحراً وجواً، وأخذت تبنى جدار الفصل العنصري للفصل بين الأراضي التي قررت ضمها من الضفة الغربية - بما فيها القدس الكبرى - عن بقية أراضيها .

وقد استخدمت إسرائيل الأساليب والحيل المختلفة لمصادرة الأراضي الفلسطينية التي تقيم عليها المستوطنات، ومن ذلك الاستيلاء على أراضي اللاجئين الذين غادروا

البلاد سواء في عام ١٩٤٨ أو عام ١٩٦٧ (طبقاً لقانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠)، أو بحجة عدم تسجيل الأراضي، أو باعتبار كافة الأراضي ملكاً للدولة ما لم تثبت ملكيتها لآخرين (مع وضع عبء الإثبات على من يدعون الملكية) . .

ولم تكتف إسرائيل بتنفيذ خطط الاستيطان التي تضعها، بل إنها لا تزال البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون تلبية لدعوة وجهها شارون إليهم لإقامتها في المرتفعات رغم تعهداتها بذلك (وعددها أكثر من مائة بؤرة).

هذا، وقد أصبح المستوطنون اليهود يمثلون مشكلة سياسية وأمنية واقتصادية كبرى سواء بسبب النفوذ الذي يمارسونه على الحكومات الإسرائيلية ويتحكمون في سياساتها، أو لأعمال العنف والإرهاب التي يمارسونها ضد الفلسطينيين (بتواطؤ أو معاونة الشرطة الإسرائيلية) أو لوضع أيديهم على مصادر المياه والأراضي الخصبة، وكلها أمور تجعل من الصعب إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية. بما فيها القدس. أو التوصل لتسوية بين إسرائيل وسوريا. (ومن أشجع أعمال العنف العدوانية التي ارتكبتها المستوطنون اليهود ضد الفلسطينيين تلك المجزرة التي ارتكبتها باروخ جولدشتاين ضد المصلين في المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل في ٢٥ فبراير ١٩٩٤ حيث أطلق النار عليهم وقتل ٢٩ قبل أن يتمكن المصلون من قتله).

ومن أخطر حركات الاستيطان حركة جوش إيمونيم التي تشكلت في أعقاب حرب ١٩٧٣، وهي حركة أصولية يهودية تتخذ لنفسها شعاراً "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل بحسب تورا إسرائيل". ولهذا الحركة منظمة للاستيطان تسمى (أمناء- أي العهد)، ولها رابطة للمجالس المحلية تسمى (يشيع- أي الخلاص) وهي هيئة شبه رسمية لها مواردها المالية والاقتصادية وتتدخل مباشرة في تنفيذ سياسة الدولة في الأراضي المحتلة، كما أنها تصدر مجلة شهرية باسم (ليكوداه- أي نقطة). وقد حظيت الحركة بتأييد ودعم ميناحيم بييجين وتعاطف الوزراء والنواب الإسرائيليين ومنهم شارون وموسى أريئس وإسحق موداعي وموسى نسيم وغيرهم. وأصبحت تمثل - مع الاتحاد العام للمستوطنين - قوة ضغط شديدة التأثير على الحكومات الإسرائيلية.

وما يذكر أن العمليات الاستيطانية قد زادت بشكل ملحوظ منذ بدء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في أعقاب مؤتمر أنابوليس؛ وذلك بهدف الإسراع بخلق حقائق على

الأرض قبل التوصل إلى تسوية بشأن الوضع الدائم الفلسطيني ، حتى إن عدد الوحدات الاستيطانية التي تم طرحها للبناء في الضفة الغربية عام ٢٠٠٧ بلغ نحو ٤١٥٥٩ وحدة^(١).

وجدير بالذكر أن خريطة الطريق (التي وضعتها الرباعية الدولية المشكلة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) تتضمن التزام إسرائيل بالتوقف كلية عن عمليات الاستيطان حتى ما كان منها؛ لملاحقة الزيادة السكانية ضمن المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ الخريطة^(٢).

٩- عدم شرعية الجدار العازل

لجأت إسرائيل إلى إقامة جدار بطول الضفة الغربية يعزل الأراضي الفلسطينية عن أراضي إسرائيل وغيرها من كتل المستوطنات الإسرائيلية ويطوق القدس وما حولها . وقد تعللت إسرائيل بأن الهدف من إقامة هذا الجدار هو حماية مواطنيها من الأعمال العدوانية الفلسطينية .

ويترتب على إقامة الجدار المذكور وقوع نحو ٩٧٥ كم^٢ (أى ٦, ١٦٪ من أراضي الضفة) بين الخط الأخضر (خط الهدنة) والجدار بسكان هذا الجزء البالغ عددهم نحو ٢٣٧ ألف فلسطيني ، وعند إنجاز الجدار يصبح ١٦٠ ألف فلسطيني آخرين محصورين مع أكثر من ٣٥٠ ألف مستوطن إسرائيلي في المنطقة ما بين الخط الأخضر والجدار ، وقررت إسرائيل اعتبار هذه المنطقة "منطقة مغلقة" لا يدخلها إلا من يحمل ترخيصاً أو بطاقة هوية إسرائيلية .

وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى قانونية بشأن هذا الجدار ، وتضمنت فتوى المحكمة الصادرة في ٩ يوليو ٢٠٠٤ بأن

(١) انظر كتاب: دولة الدم والإرهاب - وثائق الاستيطان الصهيوني وجرائم المستوطنين - لأسامة عبد الحق (مكتبة الشروق الدولية).

(٢) أعدت الأطراف الأربعة خريطة الطريق تنفيذاً لرؤية الرئيس بوش بشأن حل الدولتين (إسرائيل وفلسطين)، وتتضمن الخريطة المذكورة تسوية على ثلاث مراحل: الأولى تقوم إسرائيل خلالها بالتوقف عن إجراءاتها القمعية والانسحاب إلى مواقع ما قبل انتفاضة الأقصى، مع الوقف التام لكافة عمليات الاستيطان، بما فيها البناء لمواجهة التزايد السكاني . (انظر كتاب المؤلف: استراتيجية إسرائيل الجديدة - مكتبة الشروق الدولية).

إقامة الجدار المذكور غير شرعية وأن إنشاء منطقة مغلقة بين الخط الأخضر والجدار ذاته وتكوين جيوب كلها أمور فرضت - فضلاً عن ذلك - قيوداً شديدة على حرية حركة سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة (مثل جيب قلقيلة أو مدينة القدس وضواحيها)، كما كان لذلك تداعيات خطيرة بالنسبة للإنتاج الزراعي، خاصة وأن الكثير من الأراضي الفلسطينية الواقعة على الجانب الإسرائيلي من الجدار هي أراض زراعية خصبة وتضم بعض أهم آبار المياه، كما أدى بناء الجدار إلى تزايد الصعاب أمام السكان الفلسطينيين فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والوصول إلى المنشآت التعليمية والمصادر الرئيسية للمياه . . .

وانتهت المحكمة إلى أنها غير مقتنعة بأن مسار الجدار أمر يقتضيه تحقيق أهداف إسرائيل الأمنية، وإنما يعد الجدار على امتداد طريقه ونظامه يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الفلسطينيين، وأنه لا يجوز لإسرائيل الاستناد إلى حق الدفاع عن النفس أو حالة الضرورة لنفي صفة عدم المشروعية عن تشييده .

وقررت المحكمة أن تشييد الجدار يتعارض مع القانون الدولي، وأن إسرائيل ملزمة بأن توقف فوراً إقامته وأن تفكك على الفور الهيكل الإنشائي القائم . كما قررت أن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بهذا الوضع غير القانوني، وأنه يجب على الأمم المتحدة النظر فيما يلزم من إجراءات أخرى لإنهائه .

١٠- فتوى محكمة العدل الدولية بشأن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي

في فتواها الصادرة في ٩ يوليو ٢٠٠٤ بشأن الجدار العازل الإسرائيلي، تعرضت محكمة العدل الدولية لعدة مسائل تتعلق بممارسات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية على النحو التالي :

- أشارت المحكمة إلى ما نصت عليه المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم من أن الشعب الفلسطيني وصل إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً باستقلاله . . .
- كما أشارت إلى المبدأين الأساسيين اللذين سبق أن أقرتهما المحكمة في قضية إفريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) وهما: مبدأ عدم الضم، والمبدأ القائل بأن رفاهية الشعوب (من قبيل الشعب الفلسطيني) يعتبر أمانة مقدسة في عنق المدينة .

- وأشارت إلى قرار التقسيم رقم ١٨١ ، واتفاقات الهدنة التي نصت على عدم تقدم القوات العسكرية للطرفين إلى ما وراء خطوط الهدنة ، وكذا إلى حرب ١٩٦٧ التي أدت إلى احتلال إسرائيل لجميع الأراضي الفلسطينية .

- كما أشارت إلى مبدأ عدم جواز اكتساب أى إقليم بالحرب ، وما أصدرته الأمم المتحدة من قرارات ومنها ما يعتبر جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس باطلة .

- أكدت المحكمة أن الضفة الغربية - بما فيها القدس - وقطاع غزة تعتبر أراضي محتلة وفقاً للقانون الدولي ، وينطبق بشأنها أحكام القانون الدولي الإنساني ، ومنها اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ ، رغم أن إسرائيل ليست طرفاً فيها باعتبار أحكامها بشأن قوانين وأعراف الحرب أصبحت قواعد عرفية ، كما تنطبق بشأنها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ حيث صدقت عليها إسرائيل في ٦ يوليو ١٩٥١ (وكذا الأردن وفلسطين) ، بل وأصدرت عام ١٩٦٧ الأمر رقم ٣ ويتضمن تطبيق أحكامها ، ورفضت المحكمة الحجة الإسرائيلية التي تقوم على التفسير الخاطئ لطبيعة هذه الاتفاقية (على نحو ما سبقت الإشارة إليه) وأشارت إلى بيان الدول أطراف الاتفاقية الذي يؤكد انطباقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ، وكذلك إلى قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن (ومنها القراران ٧٩٩ لسنة ١٩٩٢ ، و ٩٠٤ لسنة ١٩٩٤) ، وقرار المحكمة العليا الإسرائيلية في ٣٠ مايو ٢٠٠٤ بشأن انطباق اتفاقية لاهاي الرابعة على تلك الأراضي .

- ذكرت المحكمة كذلك أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينطبقان على الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث صدقت إسرائيل عليهما في ١٩ ديسمبر ١٩٦٦ مؤكدة أن الحماية التي توفرها الاتفاقيتان لحقوق الإنسان لا تتوقف في حالة الصراع المسلح (خلافًا لما تدعيه إسرائيل) .

- والخلاصة : أن المحكمة الدولية قد اعتبرت - في فتاها - الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية - سواء ضم القدس أو بناء المستوطنات (في مخالفة للمادة

٦/٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة) أو إقامة الجدار العازل وغيرها - تعد كلها انتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني .

١١- المقاومة والإرهاب

حق مقاومة الاحتلال الأجنبي من الحقوق المعترف بها في القانون الدولي - ويعتبر هذا الحق امتداداً لحق تقرير المصير . واستثناء من حظر استخدام القوة، ويعترف القانون الدولي المعاصر بحق استخدام الشعوب لكل الوسائل لتقرير مصيرها .

وقد أكدت الأمم المتحدة حق الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية في المقاومة بكل الوسائل من أجل ممارستها لحقها في تقرير المصير، وأصدرت المنظمة الدولية قرارات متعددة في هذا الشأن، ومنها قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٤٩ (٢٥) في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠ الذي ينص على أنها: " تؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية والمعترف بحقها في تقرير مصيرها باسترداد هذا الحق بكل الوسائل المتاحة " ، وكذلك قرارها رقم ٢٧٨٧ (٢٦) بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١ الذي يتضمن صراحة الاعتراف بشرعية نضال الشعب الفلسطيني (وشعوب زمبابوي وناميبيا وأنجولا وموزامبيق وغينيا بيساو) ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية بكل الوسائل . كما أصدرت عدة قرارات تدعو فيها الدول والمنظمات الدولية إلى تقديم كل وسائل الدعم المادي والمعنوي إلى حركات المقاومة وحجبها عن القوى الاستعمارية التي تناوى الشعوب المناضلة من أجل حريتها (ومنها القرار رقم ٢٠٧٤ والقرار ٢٧٨٧) .

ومع ذلك، فقد اعتبرت إسرائيل المقاومة الفلسطينية أعمالاً إرهابية وأيدها في ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي اعتبرها جزءاً من الإرهاب الدولي وتجب محاربته وعدم الاعتراف بحركة حماس وغيرها من منظمات المقاومة واعتبارها منظمات إرهابية .

* * *